

نظام الإنذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة مخاطر الملاءة المالية

- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT -

The Early Warning System (IRIS) as a method of managing solvency risk

- Case study of the Algerian Insurance Company CAAT -

د.أيمن فريد*، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

aimenfarido2110@gmail.com

أ.د منصف بن خديجة، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

benkhedidjam81@gmail.com

تاريخ التسليم: (2020/03/25)، تاريخ المراجعة: (2020/05/30)، تاريخ القبول: (2020/07/06)

Abstract :

ملخص :

The study aimed to know how the IRIS system -Insurance Regulatory Information System- will contribute to managing the risk of solvency in CAAT, and the study concluded that the financial ratios approved through it occurred within the acceptable limits of the standards set by the insurance supervisory bodies, which is an early warning to the institution of the possibility occurrence of Financial hardship. However, despite the variation in the calculated ratios, they have controlled their risk management in a way that enables them to achieve a margin of solvency that helps them maintain their financial solvency, their reputation towards their creditors and the achievement of low levels of risk.

Keywords : IRIS, Insurance companies, Solvency , Risk management

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف سيساهم نظام الإنذار المبكر IRIS - نظام المعلومات التنظيمي للتأمين- في إدارة مخاطر الملاءة المالية في CAAT وحدة تبسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن النسب المالية المعتمدة من خلاله وقعت ضمن الحدود المقبولة للمعايير التي وضعتها الهيئات الإشرافية على التأمين، وهو ما يعد إنذار مبكر للمؤسسة لاحتمال حدوث عسر مالي. لكن بالرغم من حدوث تفاوت في النسب المحتسبة، إلا أنها تحكمت في إدارة مخاطرها بشكل يمكنها من تحقيق هامش ملاءة يساعدها في الحفاظ على ملاءتها المالية، وسمعتها اتجاه دائئيتها وتحقيق مستويات متدنية من المخاطر.

الكلمات المفتاحية: IRIS، شركات التأمين، الملاءة المالية، إدارة المخاطر.

مقدمة:

نظرا لطبيعة النشاط الذي تمارسه شركات التأمين وكذا الخدمات التي تقدمها، فهي تتعرض إلى مخاطر كثيرة منها الخاصة بقطاع التأمين فقط وأخرى تمس كل المؤسسات، الأمر الذي يشكل خطرا على مستقبل شركات التأمين، وقد يؤدي إلى إفلاسها وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية، على اعتبار ذلك من أبرز أهداف شركات التأمين؛ كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة المركز المالي للشركة. وبهذا تكون المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين هي محصلة لجملة من العوامل التي تتعلق بمخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار على وجه خاص.

لمواجهة الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تتعرض لها الشركة لا بد من الاستعانة بإدارة فعالة من الناحية المالية لهذه الشركات، الأمر الذي يستدعي ضرورة التعامل معها من خلال اختيار الأسلوب الأمثل لإدارتها، إذ يعتبر نظام الإنذار المبكر IRIS أحد الأساليب الحديثة التي تستخدم في شركات التأمين في سبيل معرفة مدى صلابتها المالية و دراسة الملاءة المالية بها، و هذا من خلال احتساب العديد من المؤشرات التي من شأنها إعطاء متخذي القرارات حقيقة الوضع المالي للمؤسسة و من ثم الوقت اللازم و الكافي لاتخاذ التدابير الاحترازية الملائمة تبعا لما تقتضيه مؤشرات الملاءة.

ومن منطلق ما سبق يمكن بلورة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في العنوان الرئيسي الآتي:

كيف يساهم نظام الإنذار المبكر IRIS في الحد من مخاطر الملاءة المالية في شركة التأمين الجزائرية فرضيات الدراسة: وكإجابة لإشكالية الدراسة نطرح الفرضيات الآتية:

- يمكن الإنذار المبكر من مخاطر الملاءة المالية في مؤسسة التأمين من خلال مؤشرات كمية يتم احتسابها من القوائم المالية.
- يساهم نظام الإنذار المبكر IRIS في التنبؤ المبكر بحدوث مخاطر الملاءة المالية في شركة التأمين و من ثم الحد من مخاطرها.

أهداف البحث:

- تفعيل استخدام الأساليب الكمية في إدارة مخاطر الملاءة المالية - مع اختيار أسلوب مهم و حديث هو نظام الإنذار المبكر IRIS بالتطبيق على شركة تأمين جزائرية CAAT -؛
- كشف نقاط الضعف والقوة لشركات التأمين لزيادة الفرص أمامها ومعالجة الإختلالات المالية في وقت مبكر؛
- اقتراح تطبيق نظام يتضمن مؤشرات كمية تتوافق مع طبيعة نشاط قطاع التأمين الجزائري ويسعى للحد من مخاطر الملاءة المالية من خلال الإنذار المبكر من حدوثها.

منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي لتوصيف الظاهرة و المتغيرات و الكشف عن العلاقات المتبادلة أو السببية بين مختلف عناصرها المختلفة، ثم منهج دراسة الحالة، و هذا من خلال تطبيق مؤشرات نظام IRIS على مؤسسة التأمين CAAT محل الدراسة.

2. المحور الأول: مدخل إلى المخاطر المالية والملاءة في شركات التأمين وسبل إدارتها

1.2 المخاطر المالية في شركات التأمين:

يتسم نشاط شركة التأمين بأن دورته الإنتاجية تسير عكس المنتجات المالية، حيث أن الأقساط تجمع عند التعاقد، في حين أن التعويضات لا تنشأ إلا إذا وقع حادث معين وهذا ما يجعل شركات التأمين تتعرض إلى عدة مخاطر نتيجة قيامها بنشاطها المتمثل في تحمل الخطر. تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تختص بإدارة حركة الأموال المجمعة لديها، حيث تعمل على توظيفها أو استثمارها لتحقيق عوائد، كما تحوز على نسبة من الأقساط المحصلة والتي تبقى تحت تصرفها لمدة طويلة، مما يستوجب عليها إدارتها وتسييرها من خلال توجيهها نحو مختلف التوظيفات المالية، لتمارس دور الوسيط في السوق المالي بهدف توفير الأموال اللازمة لدفع تعويضات المؤمن لهم عند تحقق الخطر، وتغطية مصاريف مزاوله النشاط التأميني وتحقيق هامش ربح (طبائبية سليمة، 2004، ص46).

وعليه فالمخاطر المالية التي قد تواجهها شركة التأمين، هو أن تصبح في لحظة معينة مطالبة بسداد قيمة مالية أي مبلغ التعويض للمؤمن لهم تفوق قدرتها المالية وبالتالي فالمخاطر في شركات التأمين ليست مجموع الأخطار التي نقلت إليها وإنما شركات التأمين تعمل في ظل حالة عدم التأكد نتيجة تحملها للخطر وبتجميع الأقساط لديها تقوم بممارستها أنشطتها المختلفة كالاستثمارات التي يمكن أن تؤثر على مركزها المالي، فتتعرض إلى مخاطر مالية مستقبلية متوقعة الحدوث.

2.2 الملاءة المالية في شركات التأمين:

يعتبر موضوع الملاءة المالية أهم عنصر من عناصر متانة المراكز المالية لشركات التأمين، حيث تواجه هذه الأخيرة العديد من المخاطر وأهمها عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه متعامليها، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات مناسبة للحفاظ على ملاءتها و حماية الأطراف المتعاملة معها (Lu Xiong, 2014, pp 57-58).

1.2.2 مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين:

ينظر للملاءة المالية بشكل عام بأنها: "مدى القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها، بمعنى امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية (لفتاحة سعاد، 2015، ص34). أما الملاءة المالية في شركات التأمين فتعرف بأنها: "القدرة المالية للشركة على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها، ومدى استعداد تلك الشركة لدفع مبالغ التعويضات دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها) (Gregory k.Laing, 2008, p 58).

2.2.2 هامش الملاءة المالية:

الكثير من الكتاب أجمعوا على أن مقدار هامش الملاءة المالية هو مقدار رأس المال الواجب امتلاكه من قبل شركة التأمين لكي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين؛ و يمكن تعريفه أيضا: "احتياطي إضافي، الهدف منه هو جعل شركات التأمين قادرة على مواجهة جميع المخاطر محتملة الوقوع في إطار استثماراتها التي تقوم بها (زيد منير عبوي، 2016، ص 99). وعليه يمكن القول بأن هامش الملاءة مبلغ من الموارد الإضافية الخالية من أي التزام والذي يسمح للشركة بضمان ملاءتها لحماية مصالح دائئيا. ولهامش الملاءة المالية أهمية كبيرة في شركات التأمين تتمثل في (عبد الحليم عبد الله القاضي، 1994، ص 48):

- معيار إضافي للرقابة على سلامة المركز المالي للشركة، ويكشف عن أي خلل قد يطرأ على تلك المراكز؛
- مؤشر يحكم ويساعد في توجيه سياسة الإكتتابية في قبول الأخطار؛
- تغطية الآثار المترتبة عن عدم التقييم الصحيح للمخصصات التقنية.

3.2 إدارة مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين:

تواجه شركات التأمين أنواعا كثيرة من المخاطر التي قد تؤثر على مركزها وأدائها المالي، ولعل أكثرها أهمية مخاطر الملاءة المالية المتمثلة في مخاطر الاستثمار ومخاطر الاكتتاب، الأمر الذي يتطلب وجود آلية للتعامل معها عن طريق تبني إجراءات شاملة لإدارتها.

وتعرف إدارة المخاطر على أنها: منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العرضية المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى (منير إبراهيم هندي، 2009، ص 22)؛ وتعرف أيضا على أنها: جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي شركة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة لكل نشاط ومن محفظة كل نشاط (خالد وهيب الراوي، 2009، ص 15)؛

ويمراجعة التعريفات السابقة فإن إدارة المخاطر بشركات التأمين هي: قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، وهي العملية المنظمة التي تهدف إلى دراسة وتحليل ومعرفة وتقدير حجم المخاطر المحتمل وقوعها بالنسبة للفرد أو الشركة، ثم اختيار وتطبيق أنسب البدائل لمواجهة تلك المخاطر بما يحقق هدف تفاديها بأحسن الوسائل وأقل التكاليف. كما أن النظام المتكامل لإدارة المخاطر بالشركة يعتمد على أربع مراحل رئيسية هي: قياس وتقويم المخاطر، التحليل، اتخاذ القرار وتخطيط الترتيبات، الإدارة العملية للمخاطر.

3. نظام الإنذار المبكر IRIS:

يعتبر الإنذار المبكر عنصراً رئيسياً للحد من المخاطر، وهو يمنع وقوع الخسائر ويقلل من التأثير المادي والاقتصادي لها، كما يعتبر أسلوب فعال يقوم بتقديم إنذار وتحذيرات، والتأكد من وجود حالة استعداد مستدامة لمواجهة المخاطر والسيطرة عليها.

1.3 تعريف نظام الإنذار المبكر IRIS:

يعرف الإنذار المبكر على أنه مهمة للإعلام الفوري عن قرب بحدوث المخاطر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، حيث يمكننا من التعرف على أبعاد الموقف، واتخاذ الإجراء اللازم قبل تدهوره من خلال إعلان حالة الطوارئ المناسبة والسيطرة على المخاطر ومصادرها والحد من تأثيراتها، وهذا يحدث نتيجة لعملية التخطيط القبلي التي تسبق المخاطر، وهو ما يجعل من إدارة المخاطر إدارة مبادرة وليست إدارة ردة فعل (سامي ميقاني و خالد حوا، 1994، ص32).

2.3 النسب المطبقة لقياس النشاط في مجال التأمينات العامة:

سيتم في هذا العنصر عرض نسب نظام الإنذار المبكر IRIS الخاصة بالتأمينات العامة، وهو نوع التأمين الذي سيتم دراسته، وتحليله للعينة موضع البحث؛ نظراً لأن بحثاً بهذا الحجم لن يستطيع تغطية النسب المكونة لهذا النظام بشقيه، وقد تم اختيار التأمينات العامة؛ لأنها أوسع وأكثر انتشاراً من تأمينات الحياة في الدول العربية بشكل عام (فؤاد علوان، 2012، ص15).

وفيما يلي شرح للنسب المكونة لنظام الإنذار المبكر، و التي بدورها تصنف إلى ثلاث مجموعات مع بيان الحدود المقبولة لها:

1.2.3 المجموعة الأولى: مجموعة الأخطار التأمينية

وتشمل النسب التي تقيس حجم المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين، وترتبط أساساً بكل من حجم أقساط الاكتتاب والتقلبات فيها وترتيبات إعادة التأمين، وهي كالاتي:

أ. حجم الأخطار:

✓ النسبة الأولى:

نسبة إجمالي الأقساط \ الفائض

والمدى المقبول لها أقل من 900%، وتقتصر بعض الدراسات التي أجريت على أسواق التأمين في الدول النامية، أن يكون المدى المقبول لهذه النسبة في هذه الدول أقل من 300% لكي يتناسب مع خصوصية هذه الأسواق، ولعدم قابليتها للمقارنة مع السوق الأمريكية.

✓ النسبة الثانية:

صافي الأقساط المكتتبة \ الفائض

والمدى المقبول لهذه النسبة من 220% إلى 300%. حيث يعبر حجم أقساط الاكتتاب عن ماهية الأخطار المكونة للمحفظة التأمينية للشركة؛ وذلك بافتراض تناسب القسط مع حجم الخطر بعد تخفيض

ما تم إجراء إعادة تأمين له، على حين أنه يعكس نتيجة قسمة صافي الأقساط على الفائض ومعرفة قدرة الشركة على مواجهة التقلبات الغير المتوقعة في الأخطار المكونة لمحفزتها التأمينية.

ب. التغير في الاكتتاب: تحسب هذه النسبة كما يلي (محمد توفيق المنصوري، 1995، ص14):

$$\frac{\text{صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي} - \text{صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق}}{\text{صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق}}$$

والمدى المقبول لهذه النسبة يتراوح بين (-33%) إلى (33%)، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى التوسع، أو الانكماش في حجم المخاطر التي تقوم الشركة بتغطيتها ومدى تغييرها من سنة إلى أخرى؛ إذ أن الزيادة الكبيرة في حجم المخاطر التي تغطيها الشركة قد يعرضها لحالات إفسار نظرا للتوسع الكبير في محفزتها التأمينية، وإن الزيادة في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها يتطلب زيادة في رأس المال و في الاحتياطات، كما إن انخفاض حجم هذه المحفظة عن المدى المقبول يؤدي إلى مشاكل مالية وإدارية للشركة؛ فالانخفاض في حجم المخاطر يؤدي إلى تغيير خطط الشركة وإستراتيجيتها الاستثمارية والتأمينية. ج. أخطار إعادة التأمين: لتحديد حجم المخاطر المنقولة لمعدي التأمين تحسب النسبة المالية الآتية (طعيمة ثناء محمد، 2012، ص 33):

✓ نسبة مساعد الفائض إلى الفائض: حيث يتم حساب مساعد الفائض حسب الآتي:

$$\frac{\text{الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر} \times \text{عمولة إعادة التأمين الصادر}}{\text{الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر}}$$

والمدى المقبول لها أقل من 25%، وزيادة هذه النسبة عن انخفاض حجم المخاطر التي تحتفظ بها الشركة، ومن ثم تعرضها لمزيد من المخاطر المرتبطة بملاءة معيدي تأمين، و انخفاض صافي أقساط الاكتتاب التي تحصلها لصالحها.

2.2.3 المجموعة الثانية: مجموعة مخاطر الاكتتاب:

تقوم هذه المجموعة من النسب بدراسة الوضعين التشغيلي والإداري للشركة، وتشمل النسب التي تقيس كلا من ربحية الاكتتاب وعائد الاستثمار، والتغير في الفائض.

أ. ربحية الاكتتاب: تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين كالآتي (إبراهيم و آخرون، 2007، ص 13):

$$\frac{\text{النسبة الرابعة}}{\text{معدل الخسارة} + \text{معدل المصروفات} - \text{معدل الاستثمار}}$$

$$\frac{\text{التعويضات التحميلية و مصروفاتها لسنتين} - \text{صافي الأقساط المكتسبة لسنتين}}{\text{التعويضات التحميلية و مصروفاتها لسنتين}}$$

حيث معدل الخسارة:

وتقيس هذه النسبة وتقارن ربحية الشركة خلال سنتين متتاليتين، وتعطي مؤشرا عن متانة المركز المالي للشركة، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح لمتابعة عملها، والمدى المقبول لها هو أقل من 100% (عبد الحليم عبد الله القاضي، 1994، ص 51).

ب. **عائد الاستثمار**: تظهر هذه النسبة ربحية الشركة من أعمالها الاستثمارية، وتعطي مؤشرا جيدا على بنية الأصول المكونة لمحفظه استثمارات الشركة و المدى المقبول لها أن تكون أكبر من 6% وفقا للتطبيق على السوق الأمريكي (و في بعض المراجع من 4% - 10%). وتحسب كما يلي (حسين حساني، 2012، ص 28):

إ صافي الدخل من الاستثمارات متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق

ج. **التغير في الفائض** (حمودة إبراهيم عبد النبي، 1996، ص 32):

تعطي هذه النسبة مؤشرا عن التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام، والمدى المقبول لهذه النسبة من (-10% - 50%) و تحسب كما يلي:

إ الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق \ الفائض المعدل للعام السابق

✓ حيث الفائض المعدل:

إ الفائض المذكور في الميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين

✓ مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة:

2\1 (المصروفات الإدارية و العمومية + العمولات وتكاليف الإنتاج) × (مخصص

الاحطار السارية \ صافي الاقساط المكتتبية)

3.2.3 المجموعة الثالثة: مجموعة المخاطر المالية

تشمل النسب التي تقيس كلا من (التحصيل-الاحتياطي)(عادل منير عبد الحميد، 1996، ص 32).
أ. **التحصيل**: تشير هذه النسبة؛ إلى الحد الذي تعتمد فيه السيولة على أصل يمكن أن لا يتحقق في حالة التصفية، كما أن هذه النسبة تعطي مؤشرا للتفريق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي يشهد وضعها المالي استقرارا، والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 40% وتحسب كما يلي:

إ الأقساط تحت التحصيل و أرصدة الوكلاء \ الفائض

ب. تطور الإحتياطي: تعطي هذه النسبة مؤشرا لدقة الإحتياطيات المتكونة في العام السابق، و تشير إلى مدى قدرة و نجاح الإدارة على تقدير و تكوين الإحتياطيات في العام السابق و المدى المقبول لها أقل من 25% و تحسب كما يلي (المنصوري محمد توفيق 1987، ص 15):

الإقساط تحت التحصيل و أرصدة الوكلاء \ الفائض

✓ حيث التغير في الإحتياطي عن سنة واحدة:

التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام-التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما بلغت العام الماضي.

ج. الإحتياطيات المقدرة الحالية إلى الفائض: تعد هذه النسبة أداة لتقييم مدى ملائمة الإحتياطيات المتكونة لهذا العام، وال المدى المقبول لها أقل من 25%، و تحسب كمايلي:

الإحتياطيات المقدرة المطلوبة- احتياطيات هذا العام

يمكننا ملاحظة أن النسب سابقة الذكر؛ تتمحور نتائجها في ترشيد قرارات شركات التأمين فيما يخص إدارة مخاطرها المالية وذلك بالاعتماد على المجموعات الثلاثة المتكونة من مؤشرات الإنذار المبكر IRIS، فإذا كانت قيمة مؤشرات المحسوبة خارج المدى المسموح به دوليا يترتب عندئذ على هيئة الإشراف على التأمين أو على متخذ القرار التدخل لإعادة الشركة إلى وضعها المالي والتأميني.

4. نظام الإنذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة مخاطر الملاعة المالية في CAAT

سيتم حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS، والذي يأخذ بعين الاعتبار كلا من معياري الملاعة المالية والربحية بشقيهما الإكتتابي والاستثماري، بالإضافة إلى بعض المعايير الأخرى ذات الصلة بالعمل التأميني كوسيلة لتسيير المخاطر المالية، عن طريق مجموعة من النسب المالية للكشف عن سلامة الأنشطة والوظائف التأمينية والاستثمارية للوقوف على حقيقة الوضعين المالي والفني؛ إذ سيتم التحليل اعتمادا على البيانات الواردة في القوائم المالية المفصح عنها في شركة التأمين الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 وفقا لما سيأتي:

1.4 المجموعة الأولى: مجموعة الأخطار التأمينية

1.1.4 حجم الأخطار:

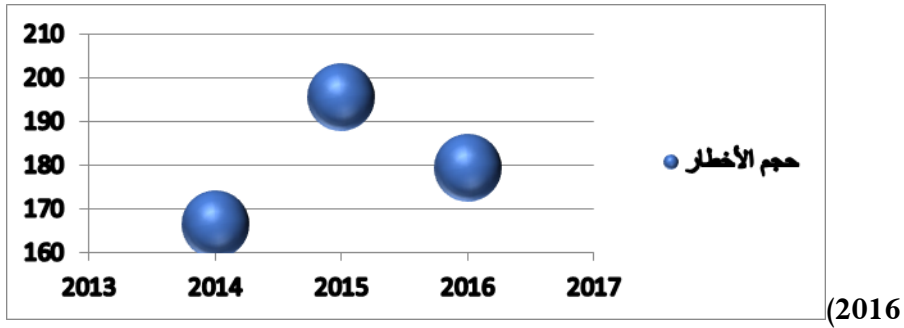
✓ النسبة الأولى: إن الهدف من هذه النسبة هو إظهار متانة المركز المالي للشركة، وال المدى المقبول لها أقل من 300%.

جدول رقم(01):نسبة إجمالي الأقساط المكتتبه على الفائض للفترة (2014-2016)

السنوات			العلاقة	النسبة
2016	2015	2014	إجمالي الأقساط المكتتبة / الفائض	حجم الأخطار
%179.35	%195.41	%166.30		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات. يتبين من خلال الجدول أعلاه وقوع شركة التأمين الجزائرية CAAT ضمن المدى المقبول لهذه النسبة، إذ لوحظ التفاوت بالنتائج المحققة على مستوى كل سنة حيث في سنة 2014 كان حجم الأخطار 166.30%، وأرتفع إلى 195.41% في سنة 2015، ثم انخفض بنسبة ملحوظة في سنة 2016 تتمثل في 179.35%، كما يلاحظ وجود انخفاض في نتائج هذه النسبة بالمقارنة مع المدى المقبول لها وهذا يشير إلى أن شركات التأمين لا تحقق فوائض كبيرة بالمقارنة مع الأقساط التي تحصلها؛ ويفسر هذا بالارتفاع في نسبة التعويضات التي تقوم بتأديتها خلال فترة الدراسة. ونتائج هذه النسبة تعزز أكثر من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): نسبة حجم الأخطار خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات. ✓ النسبة الثانية: وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة من المخاطر المكونة لمحفظةها التأمينية، والمدى المقبول لها من 200% إلى 300%، و فيما يلي عرض لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة:

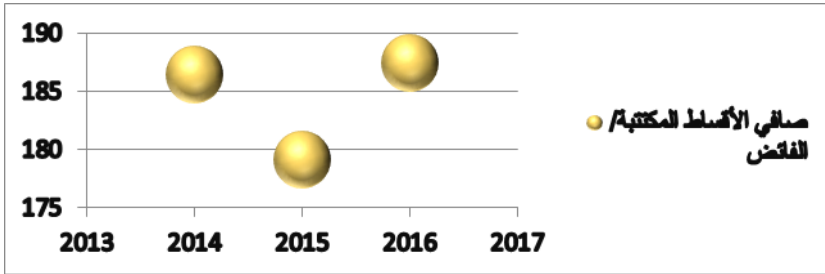
جدول رقم(02): نسبة صافي الأقساط المكتتبة على الفائض خلال الفترة (2014-2016)

السنوات			العلاقة	النسبة
2016	2015	2014	صافي الأقساط المكتتبة / الفائض	حجم الأخطار
%187.45	%179.13	%186.46		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم تحقيق شركة التأمين الجزائرية للنتائج التي تقع في المدى المقبول لهذه النسبة، حيث في سنة 2014 كانت النسبة 186.46% لتتخفص في 2015 إلى 179.13%، لتصل في 2016 إلى 187.45%، وهذا يدل على عدم تناسب القسط مع حجم الخطر بالإضافة إلى ملاحظة أن الشركة غير قادرة على مواجهة التقلبات الغير المتوقعة للأخطار المكتتب فيها خلال الفترة المدروسة. والشكل التالي يوضح أكثر نتائج هذه النسبة:

الشكل رقم(02): نسبة صافي الأقساط المكتتبه على الفائض خلال الفترة (2014-2016).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.
2.1.4 التغير في الإكتتاب: تشير هذه النسبة للتغير في حجم الأقساط الصافية لسنة ما مقارنة بالسنة التي قبلها كمايلي:

جدول رقم(03): نسب التغير في الاكتتاب للفترة (2014-2016)

السنة	النسبة
2016	18.56%
2015	-2.82%
2014	6.85%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.
يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن الحدود المقبولة لهذه النسبة والتي تتراوح بين (33%-، 33%) فكانت بالاتجاه الايجابي في سنتي 2014، 2016 بنسبتي 18.56% و 6.85% على التوالي، وبالاتجاه السلبي في سنة 2015 بنسبة -2.82%؛ وهذا يفسر بأن الشركة لم تكن معرضة لمخاطر الاكتتاب خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى تبيان احتمالية عدم تعرض مركزها

المالي للمخاطر نتيجة التغير في أعمالها التأمينية من عام لآخر إذ بقيت بعيدة عن أية مشاكل مالية وإدارية يمكن أن تلحق بها. تجدر الإشارة هنا إلى أن دخل الشركة يرتبط بعلاقة طردية مع القسط، فكلما زادت قيمة القسط أدى ذلك إلى زيادة قيمة الخطر وهذا ما أشارت إليه الدراسات والأبحاث في هذا المجال. و الشكل الموالي يوضح أكثر نسبة التغير في الاكتتاب.

الشكل رقم(03): نسب التغير في الاكتتاب خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

3.1.4 أخطار إعادة التأمين: عدم توفر المعلومات بما يخص هذه النسبة.

2.4 المجموعة الثانية: مجموعة أخطار الاكتتاب

1.2.4 ربحية الاكتتاب:

تتكون هذه النسبة من مؤشرات مهمة في تقييم إدارة المخاطر في شركات التأمين حيث تحسب كمايلي:

$$\checkmark \text{ معدل} = \text{معدل الخسارة} + \text{معدل مصروفات} + \text{معدل الاستثمار}$$

جدول رقم(04): معدل الخسارة خلال الفترة (2016-2014)

السنوات			العلاقة	النسبة
2016	2015	2014	التعويضات ومصروفاتها لسنتين /	معدل
60.17%	59.38%	55.12%	صافي الأقساط المكتتبة لسنتين	الخسارة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

✓ معدل المصروفات:

جدول رقم(05): معدل المصروفات خلال الفترة (2014-2016)

السنوات			العلاقة	النسبة
2016	2015	2014	المصروفات الإدارية والعمومية عن سنتين / صافي الأقساط المكتتبة عن سنتين	معدل المصروفات
%30.89	%32.90	% 34.43		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

✓ معدل الاستثمار:

جدول رقم(06): معدل الاستثمار خلال الفترة: (2014-2016)

السنوات			العلاقة	النسبة
2016	2015	2014	الدخل من الاستثمار عن سنتين صافي/ الأقساط المكتتبة عن سنتين	معدل الاستثمار
%6.86	%6.25	% 5.79		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

ربحية الاكتتاب:

جدول رقم(07): ربحية الاكتتاب خلال السنوات: (2014-2016)

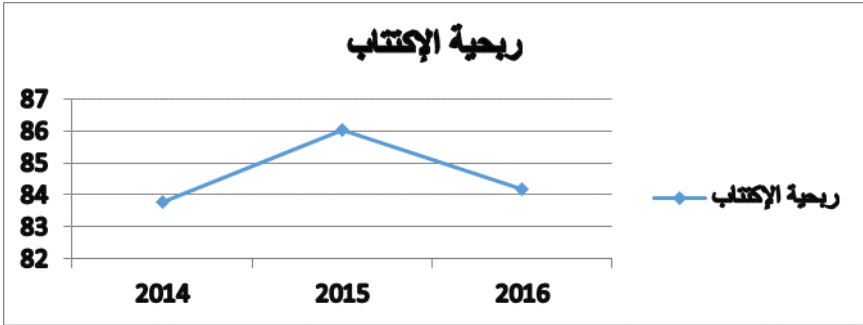
2016	2015	2014	النسبة
%84.20	%86.03	%83.76	ربحية الاكتتاب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

إن نتائج ربحية الاكتتاب للشركة الجزائرية للتأمينات كانت ضمن الحدود المقبولة لهذه النسبة، بالإضافة إلى ارتفاعها خلال فترة الدراسة حيث كانت %83.76 في سنة 2014، وارتفعت في سنة 2015 إلى %86.03 لتصل إلى %84.20 في سنة 2016 أي بالتقريب وصلت إلى الحد الأقصى المقبول؛ وهذا يدل على وجود أرباح اكتتاب معتبرة توضح التحسن الحاصل في الوضع المالي للشركة مما يفسر عدم وجود كوارث أو تغيرات سلبية، بالإضافة إلى وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق من خلال الأرباح التي حققتها، وهذا راجع إلى المؤشرات المهمة المكونة لهذه النسبة التي تساهم في تقييم المخاطر من بينها معدل الخسارة الذي نتائجه لم تتجاوز الحد المقبول؛ وهذا يعني أن المحفظة التأمينية لهذه الشركة ونوعية الأخطار التي تقبل تغطيتها ليست بحاجة لإعادة دراسة وعليه فإن الشركة تتمتع بمركز مالي متين ونتائجها حسب التقييم و جودة الأخطار التي تقبل تأمينها جيدة، في حين أن

معدل المصروفات كذلك يعزز بالإيجاب والقبول التحليل السابق لان الشركة تتمتع بسياسة التحكم في مصاريفها للمحافظة على رأس مالها وعدم تكبدها لنفقات تفوق قدرتها الاستيعابية، أما بالنسبة لمعدل الاستثمار فنتائج كانت في الحد الأدنى و هذا يدل على أن العوائد التي تحصل عليها الشركة من الاستثمار قليلة ولا تدر ربحا عل المؤسسة. والشكل التالي يوضح أكثر نسبة التغير في الاكتتاب.

الشكل رقم(04): نسبة ربحية الاكتتاب خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

2.2.4 الاستثمار: تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في استغلال أصولها لخلق القيمة المضافة، والمدى المقبول لها أكبر من 6%.

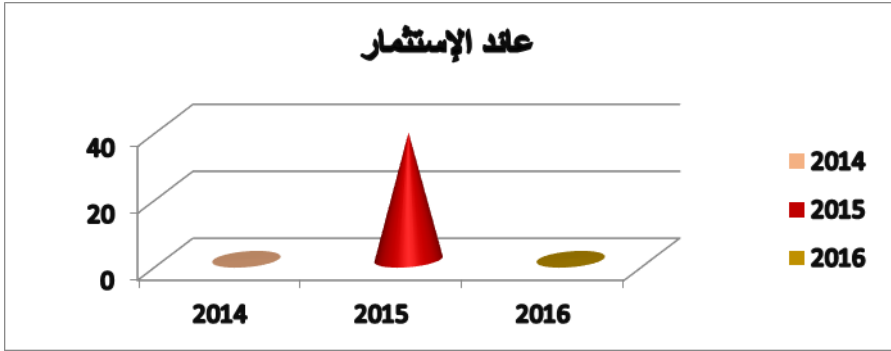
جدول رقم(08): نسبة عائد الاستثمار للفترة الممتدة (2014-2016).

السنوات			العلاقة	النسبة
2016	2015	2014	صافي الدخل من الاستثمارات/ متوسط قسمة الاصول المتثمرة للعام الحالي والسابق	عائد الاستثمار
% 16.29	% 17.35	% 13.94		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

بالرجوع إلى الجدول رقم(08) يتضح أن الشركة حققت المدى المطلوب من عوائد الاستثمار، حيث حققت أرباح استثمارية بنسبة 13.94% خلال سنة 2014 وارتفعت إلى 17.35% في سنة 2015 ثم انخفضت بنسبة قليلة تقدر بنسبة 1.06% في 2016، وهذا يعبر عن قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من خلال إجمالي موجوداتها خاصة الاستثمارات، فهو يعكس إستراتيجية الشركة الاستثمارية التي تبدأ من تاريخ انتقاء الاستثمارات بعناية والمفاضلة بينه، واختيار الأفضل فيما يخص الأرباح، إلى تاريخ استعمالها وتوجيهها لتحقيق أقصى الأرباح مع المحافظة عليها والشكل التالي يوضح أكثر نسبة عائد الاستثمار.

الشكل رقم(05): نسبة عائد الاستثمار خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

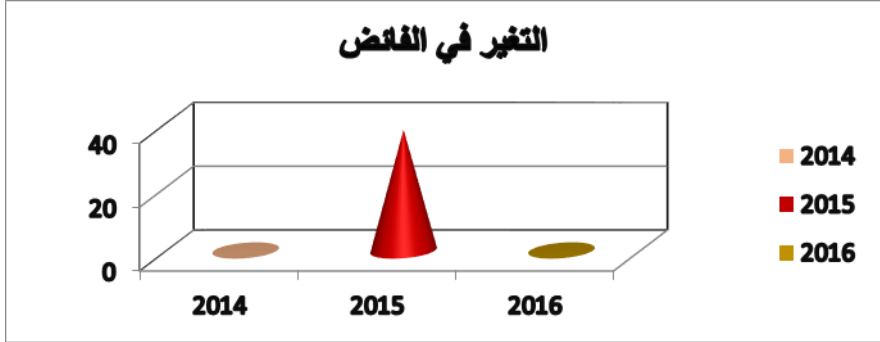
3.2.4 التغير في الفائض: تعبر هذه النسبة عن التحسن أو الخلل في المركز المالي للشركة، والمدى المقبول لهذه النسبة (10%-50%) و الجدول التالي يظهر نسبة التغير في الفائض:
جدول رقم(09): نسبة التغير في الفائض خلال سنوات الدراسة: (2014-2016).

النسبة	2014	2015	2016
التغير في الفائض	0.13%	37.94%	0.23%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

يلاحظ أن نسبة التغير في الفائض ضمن الحدود المقبولة رغم الانخفاض الحاد في سنتي 2014، 2016 حيث كانت النسبتين 0.13%، 0.23% على التوالي، في حين سجلت ارتفاعا معتبرا بنسبة 37.94% في سنة 2015، وهذا يعبر عن النمو الكبير في حجم أعمالها خلال هذه السنة مما يدل على سلامة المركز المالي للشركة وتقيدها بالضوابط التوجيهية للاكتتاب. لكن ينبغي على الشركة الاهتمام بهذه النسبة لكي لا تنعكس سلبا على أعمالها فهي نسبة محورية مهمة جدا تعطي دلائل مهمة وإنذارا مبكرا للمؤسسة عن وجود مخاطر مالية، لذلك ينبغي على الشركة وضع تدابير احترازية لمواجهتها والشكل التالي يوضح نسبة التغير في الفائض.

الشكل رقم(06): نسبة التغير في الفائض خلال سنوات الدراسة (2016-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

3.4 المجموعة الثالثة: مجموعة المخاطر المالية

1.3.4 التحصيل: تعطي هذه النسبة مؤشرا للحد الذي تعتمد الشركة فيه على سيولة أصل يمكن أن لا يتحقق في حالة التصفية، وتعد مؤشرا للدلالة على الشركات التي تواجه صعوبات مالية. والمدى المقبول لها أقل من 40%.

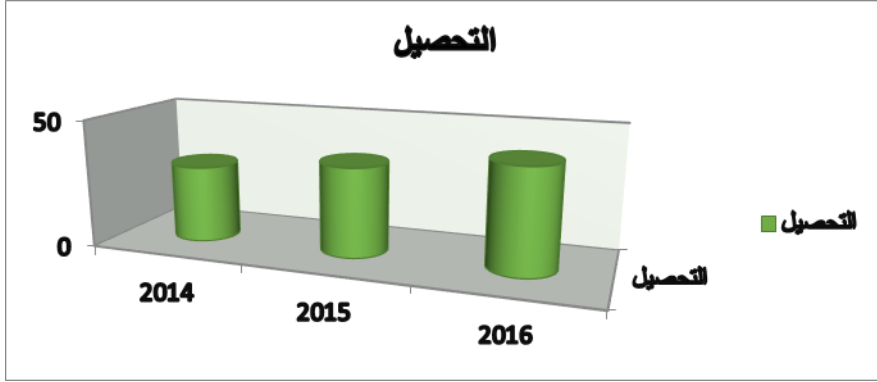
جدول رقم(10): نسبة التحصيل خلال الفترة (2016-2014).

السنوات			العلاقة	النسبة
2016	2015	2014	الاقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء/الفائض	التحصيل
% 40.54	% 34.97	% 30.12		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات.

يمكن ملاحظة أن هذه النسبة جاءت في المدى المقبول بالنسبة لسنتي 2014-2015، حيث كانت النسبتين 30.12%، 34.97% على التوالي، غير أنها كانت خارج المدى المقبول في 2016 بتجاوزها % 40 (40.54%)، على اعتبار أن هذه النسبة تعكس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة التصفية، وبالتالي معرفة المؤسسة لحالات العسر المالي الخاصة بها، والتي قد تؤدي إلى طائلة الإفلاس من تعثر أو فشل مالي. والشكل التالي يوضح أكثر نسبة التحصيل:

الشكل رقم(07): نسبة التحصيل خلال الفترة (2014-2016).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ومن منطلق الحسابات الفرعية للمجموعات الثلاث يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

المؤشرات	M1	M2	M3	M4	M5	M6	M7
الإيجابية	+		+	+	+	+	+
السلبية		-					

المصدر: من إعداد الباحثين

ونجد أن الرصيد النهائي يتكون من $6 - 1 = 5$ و هو ينتمي الرصيد في المجال $+5$ ، $+7$ ، و هو ما سنحاول مناقشته في خاتمة الدراسة.

الخاتمة:

إن التحكم في إدارة المخاطر المالية يتحقق بالاعتماد على أساليب فعالة تمكن من تحليل الوضعية المالية للشركة والتنبؤ بالمخاطر، ومن ثم إدارتها من خلال جملة من الأدوات والنسب والمؤشرات التي نجد من أهمها نظام الإنذار المبكر IRIS، فهي تقيس مدى كفاءة الشركة في تسيير مواردها بحيث تحقق هامش ملاءة مالية مقبول مع الحفاظ على مستويات متدنية من المخاطر، الأمر الذي يعطي للمسيرين صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.

فيما يخص تطبيق نظام الإنذار المبكر IRIS على مؤسسة CAAT، فالنسب المالية المعتمدة من خلاله وقعت ضمن الحدود المقبولة للمعايير التي تم وضعها من قبل الهيئات الإشرافية على التأمين ماعدا (نسبة صافي الأقساط المكتتية/ الفائض)، وهذا يعد إنذار مبكر لاحتمال حدوث عسر مالي. لكن بالرغم من حدوث تفاوت في النسب المحتسبة في الشركة محل الدراسة، إلا أنها تحكمت في إدارة

مخاطرها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق هامش ملاءة مقبول يساعدها في الحفاظ على ملاءتها المالية وسمعتها اتجاه دائئها بالإضافة إلى تحقيق مستويات متدنية من المخاطر.

وبناء على ما تقدم يمكن تلخيص النتائج التي نم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط الآتية:
- تعبر الملاءة المالية لشركة التأمين على قدرة على الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق، وكلما تحسنت الملاءة المالية للشركة أدى ذلك إلى تزايد ثقة عملائها. حيث تتمثل المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية، وتتعلق هذه العوامل بمخاطر الاكتتاب والاستثمار.

- لم تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT على النسب المستخدمة في التحليل المالي كمؤشرات لترشيد وإدارة مخاطرها المالية فضلا عن إيجابيته المتبلورة في قدرة المحلل المالي عل تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات والظروف التي تمر بها، وذلك للوقوف على حقيقة الوضع المالي و التأميني في الوقت المناسب.

- لم تتبنى الشركة الجزائرية للتأمينات نظام الإنذار المبكر iris كأسلوب للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية، بالرغم من أنه يكتسي أهمية بالغة تعود بالنفع على الشركة الجزائرية للتأمينات كونه وسيلة إنذار مبكرة عن حدوث عسر مالي وهذا ما تم تأكيده من خلال الاعتماد على النتائج المحققة من المؤشرات المالية المعتمدة لهذا النظام.

التوصيات: على ضوء ما نتائج الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات التالية:

- ضرورة اعتماد الشركة الجزائرية للتأمينات على الأساليب التحليلية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ بالمخاطر المالية مع استخدام أكثر أسلوب لقياس الملاءة المالية للشركة ونجد في مقدمتها نظام IRIS.

- يتوجب على الشركة الجزائرية للتأمينات توفير مجموعة من المقومات والمتطلبات اللازمة المتمثلة في الآليات الرقابية وذلك لتدعيم وتعزيز إدارة مخاطرها المالية.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم وآخرون.(2007)، نموذج كمي مقترح لتقدير ربحية الاكتتاب في التأمينات العامة، مجلة المحاسبة والتأمين، العدد69، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- المنصوري محمد توفيق.(1987)، نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين: نموذج كمي، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 34، جامعة القاهرة، مصر.
- حسين حساني.(2012)، تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

- حمودة، إبراهيم أحمد عبد النبي.(1996)، تأثير نوع الملكية ونوع التأمين على هامش ربح الإكتتاب في تأمينات الممتلكات، مجلة البحوث العلمية، العدد الثاني، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر .

- خالد وهيب الراوي.(2009)، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- رانيا الزرير.(2015)، تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد37، العدد5، جامعة تشرين، السعودية .
- زيد منير عبوي.(2016)، إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سامي ميقاتي وخالد حوا.(1994)، الملاءة المالية لشركات التأمين: مفهوم ومسؤولية، مجلة الاتحاد العام العربي للتأمين، العدد32،الاتحاد العام العربي للتأمين، مصر .
- طباييبة سليمة.(2014)، "دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرار وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر .
- طعيمة ثناء محمد.(2002)، محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .
- عبد الحليم عبد الله القاضي.(1994)، خريطة مراقبة مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، مجلة آفاق جديدة، العدد3، جامعة المنوفية، المجلة العلمية لكلية التجارة .
- عادل منير عبد الحميد.(1993)، أحمد سالم الزيات، وجلال عبد الحليم حربي، الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة العلمية العدد19، جامعة أسيوط، كلية التجارة، مصر .
- فؤاد علوان.(2012)، دور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة، العراق .
- لفتاحة سعاد.(2015)، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، الجزائر .
- منير إبراهيم هندي.(2009)، الفكر الحديث في إدارة المخاطر منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر .
- محمد توفيق المنصوري.(1995)، هامش الملاءة المالية لشركات التأمين، مجلة مصر للتأمين، العدد 58، جامعة القاهرة، مصر .

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

-Lu Xiong.(2014), Statistical computing Schemes for proteomics Data Processing and Insurance Solvency Modeling, doctoral thesis of computational Science, Middle Tennessee ,State university.

- Gregory k.Laing(2008), Foreing Currency Risk Management in the General Insurance Industry in Ausralia: A Survey, jounal of Economic and social Policy, Vol 12, Issue 2.